اتفاقية بازل3 ودورها في ادارة المخاطر المصرفية

أ.منـال هانـــي
جامعـة العفـرون

الملخص:

يهدف هذا البحث الى توضيح دور اتفاقية بازل الثالثة في ادارة المخاطر المصرفية ، حيث يحظى موضوع ادارة المخاطر باهتمام كبير من قبل لجنة بازل و ذلك من أجل ضمان استقرار النظام المصرفي العالمي و حمايته من المخاطر المختلفة التي تهدده و تؤدي الى الوقوع في أزمات مصرفية تنتقل أثارها من دولة الى أخرى في ظل العولمة المالية و اشتداد حدة المنافسة بين البنوك ، ومن خلال هذا البحث نحاول التعريف بالمخاطر المصرفية و التطرق أيضا لمفهوم ادارة المخاطر المصرفية وكذا ابراز أهم ما جاءت به بازل 3 للحفاظ على استقرار البنوك و حمايتها من الوقوع في أزمات و ما مدى مواكبة الجزائر لهذه المتغيرات .

الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية – ادارة المخاطر – اتفاقية بازل3.

Abstract :

this research paper aims to clarify the role of the third Basel accord in banking risk management because the subject of risk management has a great interest by Basel committee in order to ensure the global banking system stability and protect it from the various risks , through this research we try to highlighting the important of Basel 3 to keep the stability of banks.

Key words : Banking risk –risk management – Third Basel Accord .

مقدمة:

في ظل العولمة المالية واشتداد المنافسة بين البنوك عرفت المخاطر المصرفية ارتفاعا و تنوعا ملحوظا و عدم التحكم في هذه المخاطر يجعل البنوك تقع في أزمات مصرفية حادة تنتقل أثارها من دولة الى دولة أخرى نتيجة لانفتاح الأسواق على بعضها البعض ، وهذا ما جعل لجنة بازل منذ نشأتها تعمل على تحقيق الاستقرار المالي و النقدي العالمي وذلك من خلال اقتراح مجموعة من المعايير تساعد على التقليل من المخاطر وحث البنوك على تطبيقها لضمان سلامة أوضاعها المالية ، وبعد الأزمة المالية الأخيرة التي انطلقت شرارتها بالولايات المتحدة الامريكية ظهرت الحاجة الماسة لمعايير احترازية قادرة على حماية البنوك لذلك تم اصدار اتفاقية بازل الثالثة كإطار دولي للعمل الاشرافي لتعزيز مرونة البنوك و النظام المصرفي و من هنا نطرح السؤال الرئيسي لهذا البحث كالآتي:

– كيف تساهم مقررات بازل الثالثة في ادارة المخاطر المصرفية و ضمان الاستقرار المالي؟ و مامدى مواكبة المنظومة المصرفية الجزائرية لهذه الاتفاقية ؟

قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى ثلاث محاور أساسية كالآتي:

المحور الأول:مفهوم المخاطر المصرفية

المحور الثاني: ادارة المخاطر المصرفية

المحور الثالث:ادارة المخاطر المصرفية في اطار بازل 3

المحور الأول: مفهوم المخاطر المصرفية:

1–**تعريف الخطر**: يقصد بالمخاطرة احتمال حدوث أحداث غير مرغوب فيها، فهناك من يعرفها بأنها احتمال انحراف العوائد الفعلية عن العوائد المتوقعة أي أن المخاطرة تعني احتمال فشل مستثمر في تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار.[i]

و قام آخرون بتعريف الخطر على أنه : الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين .

وفي هذا التعريف بيان لنوع الخسارة حيث تم حصرها بأنها خسارة مادية قابلة للقياس بشكل كمي. و هناك تعاريف اخرى للخطر نذكر منها:

–التباين بين العوائد الفعلية و العوائد المتوقعة .

–التشتت بين النتائج الفعلية و النتائج المتوقعة.

–احتمال اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة أو المأمولة.[ii]

2– **تعريف الخطر المصرفي:**

هناك العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح المخاطر المصرفية و من أهمها أن هذه المخاطر تعرف بأنها التقلبات في القيمة السوقية للبنك. و تنقسم المخاطرة الى نوعين ، ما يخرج عن ارادة البنك و العميل معا كمخاطر التضخم ، مخاطر الدورة الاقتصادية ، مخاطر تغير أسعار الفائدة و أسعار الصرف...الخ و منها ما هو خاص يتعلق بطبيعة نشاط البنك وعميله ، وبصفة عامة يرتبط الخطر المصرفي بحالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الاموال المقرضة أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة.[iii]

3– **انواع المخاطر المصرفية:** من أهم المخاطر المصرفية نذكر مايلي:

3-1-**المخاطر المالية** : تخضع مجموعة المخاطر التي يشملها الخطر المالي الذي له علاقة مباشرة بالنشاط المصرفي و المالي للتنظيم الاحترازي في الغالب، و نفرق فيه بين المخاطر التالية:

-خطر سعر الصرف: يعرف خطر سعر الصرف بذلك الخطر المرتبط بتطور مستقبلي لسعر صرف عملة أجنبية يتحمله مالك أصل أو صاحب ديون أو حقوق مقيمة بتلك العملة (العملة الاجنبية) ، وتؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالبنوك الى نتائج يمكن أن تكون ايجابية أو سلبية ، ففي حالة زيادة سعر صرف العملات فان البنك يحقق أرباحا ، وبالعكس يمكنه تحمل خسارة في حالة انخفاض سعر تلك العملة .[iv]

-خطر سعر الفائدة: ويقصد بها تلك المخاطر الناتجة عن عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة ، فاذا ما تعاقد البنك مع العميل على سعر فائدة معين ثم ارتفعت بعد ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق و بالتالي ارتفع سعر الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة مخاطرة القرض المتفق عليه فذلك يعني أن المصرف قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق.[v]

- خطر السيولة :يتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك مقابلة مسحوبات عملائه أو تلبية الطلب على منتجاته الائتمانية [vi] ، ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:[vii]

- ✓ ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي الى عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- ✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها الى أرصدة سائلة .
- ✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية الى التزامات فعلية.
- ✓ تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي و الأزمات الحادة في أسواق المال.

3-**2-مخاطر التوقيع أو مخاطر الأطراف المقابلة** :

-مخاطر العميل : وتدعى كذلك بالمخاطر الائتمانية ،حيث يواجه البنك احتمالية التعرض لخسارة ناتجة عن عدم سداد العميل أو تأخره عن سداد الالتزامات المالية .

-خطر ما بين البنوك: يتعلق بعدم قدرة البنك على التسديد كزبون لدى بنك آخر ، ويعبر عن هذا الخطر على مستوى الاقتصاد الكلي بالخطر النظامي الذي من خلاله تظهر عدم قدرة مجموعة مالية كبيرة على التسديد لصالح مجموعة بنوك.[viii]

-مخاطر الظروف الطارئة: وهي المخاطر الناجمة عن الظروف العامة –اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو طبيعية- وهي تتمثل فيما يلي:

- الظروف الاقتصادية: كالتعرض لهزات و أزمات اقتصادية عامة ، وصدور قرارات التأميم ، وقوانين الاستثمار الجديدة ، أو الضرائب بما يحقق أضرارا اقتصادية للبنك و المتعاملين معه.
- الظروف السياسية: كعدم الاستقرار السياسي في صورة حروب أو أزمات داخلية.
- الظروف الاجتماعية :كتغير التوازن في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.
- الظروف الطبيعية: كالزلازل و البراكين .[ix]

3-3 **المخاطر التجارية:** قد يتعلق هذا الخطر بالصورة التجارية للبنك ،كما يتمثل في خسارة الزبائن ، أو فشل اطلاق و ترويج منتوج، أوسوء معالجة لاحتياجات الزبائن ، أو اشاعة عن البنك تضر بصورته.

3-4 **المخاطر التشغيلية و التقنية** : تشمل هذه المخاطر الخسائر الناجمة عن أخطاء في المعالجة و تنفيذ العمليات اليومية للبنك (ادارية أو محاسبية) ، على سبيل المثال : مخالفات داخلية و خارجية ، مخالفات قانونية ، مخالفات و أخطاء تجاه العملاء و المنتجات ، خسائر في الوسائل المادية ، انقطاع في النشاط ، اختلال أو افلاس في النظام ...الخ ، ويعرف هذا الخطر كذلك بتسمية الخطر العملي و هو يشمل بالإضافة الى ما سبق على خطر معالجة العمليات البنكية باستعمال الاعلام الآلي (في اعداد برامج الاعلام الآلي ، استغلالها و صيانتها ، وفي تشغيل و تنفيذ و معالجة العمليات اليومية ، وخطر الاتصال قد يؤدي الى افشاء السر المهني).[x]

المحور الثاني: ادارة المخاطر المصرفية:

1-مفهوم ادارة المخاطر:

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر ، و بدون المخاطر ، تقل الأرباح أو تنعدم ، فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح و من هنا تأتي أهمية إكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم ، ليس لتجنبها بل للعمل على احتواءها بذكاء لتعظيم العائد على الإستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح .[xi]

ان ادارة المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يهدف الى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل و أقل التكاليف و ذلك عن طريق :

- اكتشاف الخطر
- تحليله
- قياسه
- تحديد وسائل مواجهته ثم اختيار أنسب وسيلة للمواجهة.[xii]

فيقصد بإدارة المخاطر عملية تحديد و تقويم المخاطر ،و إختيار و إدارة التقنيات للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها ، فإدارة المخاطر إذن هي العمليات التي يقوم بها البنك لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها و إدارتها و قياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيء و التحوط لها ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها. [xiii]

2- وظائف ادارة المخاطر:

تتمثل وظائف إدارة المخاطر في البنوك فيما يلي :[xiv]

1- تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل ، لهذا تنبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة انها بدونها سوف يكون تنفيذ الإستراتجية مقصورا على قواعد إرشادية تجارية ، دون النظر إلى المفاضلة بين العائد و المخاطرة .

2- ان التحكم في المخاطرة عامل رئيسي في الربحية و الميزة التنافسية ، لأن من أسباب قياس المخاطر أنها تولد تكاليف مستقبلية يجب أن تقدر ، و بالتحكم في هذه التكاليف إسهام في الدخل الحالي و المستقبلي ، فالمخاطر كتكاليف يجب أن تحمل على العملاء .

3- تشمل إدارة المخاطر ليس فقط التحوط من المخاطر ما إن تم إتخاذ القرارات ، لكنها يجب أن تؤثر في عملية إتخاذ القرار فالتحدي هو رصد المخاطر الممكنة قبل إتخاذ القرار و ليس بعدها .

4- ان العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها فإدارة المخاطر لها ارتباط وثيق بقرارات التسعير.

3- مبادئ إدارة المخاطر المصرفية:

لا شك أن نجاح أية بنية لإدارة المخاطر لدى أي بنك يعتمد إعتمادا كليا على مدى إلتزامه بالأنظمة الداخلية و التشريعات السارية و بالأطر المحددة و الأهداف الواضحة على مدى إستعداده للتعامل مع المخاطر ونظرا لأهمية إدارة المخاطر فإنه ينبغي على أي بنك تطبيق و الالتزام بمبادئ هذه الإدارة و التي تتمثل أهمها فيما يلي: [xv]

3-1 دور مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية :

تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك و هو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها البنك و التأكد من أنها تدار بأسلوب فعال و كفء .

– على مجلس الادارة اقرار استراتجية ادارة المخاطر ،وتشجيع القائمين على الادارة على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية ويعمل على تجنب المخاطر التي يصعب تقييمها .

– أن تكون لدى كل البنوك لجنة تسمى لجنة ادارة المخاطر تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذيين في البنك ويناط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد سياسات ادارة المخاطر استنادا إلى الاستراتجية التي يضعها مجلس الادارة ،مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.

3-2السياسات والاجراءات :

-كون جميع الوظائف والمسؤوليات ،بما فيها مسؤولية رفع التقارير ،محددة وواضحة لتغطية جميع المخاطر التي يواجها البنك .

-انشاء ادارة مختصة تتولى تطبيق سياسات ادارة المخاطر ،وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة وتكون تلك الادارة مسؤولة أمام لجنة ادارة المخاطر .

-يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها كل بنك، ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه.

3-3نظم القياس والمتابعة :

-ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها بشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية .

-ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ،توفر بشكل دوري في الوقت المناسب معلومات مالية وتفصيلية شاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها البنك ،ويجب الحفاظ كتابيا بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل

أنظمة المعلومات وطريقة معالجتها ،ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية .

3-4 الرقابة الداخلية :

-ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها ادارة مخاطر.

-لابد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات البنك مثل الفصل بين الوظائف والمهام ووجود آلية لتتبع سلسلة الاجراءات .

-وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات ولمزيد من الأمان يتعين مراجعة الأنظمة الرئيسية من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوي الاختصاص .

-وضع اجراءات وقائية ضد الأزمات ،ويتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة بالبنك .

3-5 مبادئ عامة:

-ان أهداف وسياسات ونتائج ادارة المخاطر لابد أن تكون المحرك المؤثر الرئيسي في اتخاذ القرارات الإستراتجية لدى البنك .

-وجود بيئة عمل مناسبة تتميز بالحوار المفتوح بشأن

المحور الثالث: ادارة المخاطر المصرفية في اطار بازل:3

1- ظروف نشأة بازل 3 :

دفعت الأزمة العالمية الأخيرة (2008) الى مراجعة عميقة و شاملة للأنظمة و التشريعات المالية و المصرفية على المستوى المحلي في كل دولة ، وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير و القواعد المصرفية الدولية .

و قد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية و العالمية باجراء دراسات و تحليلات شاملة لمعرفة أسباب و مكامن الخلل و اقتراح الاصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية و المصرفية و جعلها أقل عرضة للأزمات . و بشكل عام أظهرت الدراسات و التحليلات أن نقاط الضعف شملت نقاط واسعة من بنية النشاطات و الممارسات المصرفية على سبيل المثال ما يتعلق بالاستثمارات عالية المخاطر ، وفي ممارسات التوريق و اعادة التوريق المعقدة و في ممارسات ادراة المخاطر .[xvi]

إن بازل 3 تمثل إصلاحات لجنة بازل من أجل تدعيم رأس المال والسيولة بغية تعزيز مرونة القطاع المصرفي فالهدف من بازل 3 هو تحسين قدرة القطاع المصرفي على احتواء الصدمات الناشئة عن الضغوطات المالية والاقتصادية وتخفيض مخاطر انعكاس ضغوطات القطاع المالي على القطاع الاقتصادي الحقيقي .[xvii]

2- اصلاحات بازل 3 :

أ – تدعيم جودة رأس المال : تعتبر لجنة بازل أنه من الضروري تدعيم جودة رأس المال وذلك للحفاظ على القدرة على امتصاص الخسائر وضمان استمرار نشاط مؤسسات الائتمان ، حيث أن مكونات رأس المال لم تعد كافية ولا بد من تدعيمها. [xviii]

حيث تقترح لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين و هو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر من النسبة الحالية 2% الى 4،5 % و يتم رفع متطلبات الشريحة الأولى من رأس المال من 4% الى 6%.

و قد أضافت الاصلاحات نوعا جديدا من رأس المال تحتفظ به البنوك بنسبة 2،5% علاوة على الحد الأدنى المطلوب على أن يكون من حقوق المساهمين و ذلك بغرض ضمان احتفاظ البنوك برأسمال حماية يمكن استخدامه لامتصاص الخسائر خلال فترات الأزمات المالية و الاقتصادية .[xix]

و بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الأثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 و 2،5% و يتكون من حقوق المساهمين .[xx]

و قد أضافت هذه الاتفاقية أيضا معيار جديد و هو الرافعة المالية و هذه النسبة يجب على أن لا تقل عن 3% :[xxi]

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{مجموع الأصـــــــول}}$$

ب –السيولة حسب بازل 3:

إن أكبر الابتكارات التي أتت بها اتفاقية بازل3 تتمثل في إدخال نسبتان تتعلق بالسيولة لدى البنوك ، النسبة الأولى للأجل القصير والنسبة الثانية للأجل الطويل ، فنظرا لأهمية السيولة البنكية التي ظهرت خلال أزمة 2007 ندرك بوضوح سبب هذا الابتكار التنظيمي.[xxii]

- نسبة تغطية السيولة (LCR): لتعزيز مرونة قصير الأجل للمخاطر المتوقعة عن طرق ضمان وجود موجودات سائلة كافية ذات جودة عالية تمكنها من الصمود لمدة 30 يوما خلال حدوث أي من الأزمات المحتملة.
- نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة(NFSR): لتعزيز المرونة لفترات زمنية أطول (سنة) لموائمة التركيبة الأساسية للموجودات و المطلوبات .[xxiii]

الجدول 2: رزنامة تطبيق القواعد الجديدة للجنة بازل 3

البيان	السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رأس المال	نسبة الرافعة المالية	مرحلة تقييمية: 2013/01/01 – 2017/01/01	يتم ادماجها في الشريحة الأولى					
	الحد الأدنى لحقوق المساهمين(1)	%3،5	%4	4،5 %	4،5 %			
	هامش الحماية للحفاظ على رأس المال(2)	-	-	-	0،625 %	1،25 %	1،875 %	2،5 %
	(1)+ (2)	%3،5	%4	4،5 %	5،125 %	5،75 %	6،375 %	%7
	الحد الأدنى لرأس المال	%4،5	%5،5	%6	%6			

	الأساسي							
	الحد الادنى لكفاية رأس المال	%8	%8					
	الحد الأدنى لكفاية رأس المال + هامش الحماية للحفاظ على رأس المال	%8	%8	%8	8،625 %	9،25 %	9،875 %	10، %5
	الشريحة الثالثة	يتم استبعادها خلال عشر سنوات ابتداءا من 2013						
السيولة	LCR	-	-	60%	70%	80%	90%	100%
	NFSR	-	دخول النسبة الدنيا					

المصدر: Banque des Règlements Internationaux , Bale III : Calendrier de mise en œuvre progressive , A partir de site web : www.bis.org/bcbs/bazel3/phase_in_arrangement.fr

3-ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل :3

1-ايجابيات اتفاقية بازل 3: نذكر منها :

- تقليص معدلات وقوع حدة الأزمات المالية المستقبلية.
- الزيادة من احتياطات البنوك و رفع رأس مالها.
- اقرار شفافية أكبر في العالم المالي.

2-سلبيات اتفاقية بازل 3: نذكر منها:

- فرض ضغوط على المؤسسات الضعيفة.
- تقليص الأرباح و زيادة تكلفة الاقتراض.[xxiv]

4- موقع البنوك الجزائرية من اتفاقية بازل 3:

لقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 11-04 بتاريخ 2011/05/24 و المتضمن تعريف و قياس و تسيير و رقابة خطر السيولة ، و ألزم فيه البنوك على وضع نسبة سيولة مساوية لـ 100% على الأقل في الأجل القصير ، كما أوجب عليها وضع مؤشرات تسمح بقياس و تسيير و مراقبة السيولة ، و اعتبرها ضمن مؤشرات الحيطة ، وقد ورد نفس التأكيد في التنظيم رقم 11-08 بتاريخ 2011/11/28 و المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية في مادته رقم 50 ، ومن المعلوم أن اتفاقية بازل 3 تدعوا البنوك الى وضع نسبتين لقياس السيولة و مراقبتها الأولى على المدى القصير و الثانية على المدى الطويل.[xxv]

كما أن التنظيم رقم 14 -01 المؤرخ في 16/ 02 / 2014 و المتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك و المؤسسات المالية ، نص على دفع نسبة الملاءة من 8 الى 9،5 % ابتداءا من أول أكتوبر 2014 على أن يغطي رأس المال القاعدي كلا من مخاطر الائتمان، السوق و التشغيل بنسبة 7% على الأقل اضافة الى فرض تكوين هامش بنسبة 2،5% سماه وسادة الأمان ، حيث يلاحظ أن التنظيم أخذ من بازل 3 رفع النسبة الاجمالية و

لكن ليس الى 10،5% ، كما تنص عليه الاتفاقية بل أقل ، اضافة الى فرض الهامش الذي تسميه الاتفاقية هامش المحافظة على رأس المال .[xxvi]

و لقد حددت التعليمة رقم 04-14 المؤرخة في 30ديسمبر 2014 (المتعلقة بنسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية) كيفيات تطبيق النظام رقم 14-01 المؤرخ في 02/16/ 2014 ، حيث تحتوي هذه التعليمة على 11 ملحقا يتضمن كل ملحق نموذجا يتم ملؤه عند نهاية كل ثلاثي تسلم الى اللجنة المصرفية و بنك الجزائر و المديرية العامة للمفتشية العامة في أجل أقصاه ثلاثين يوما من اقفال الثلاثي للحسابات، أما الملحق رقم 12 فيتضمن وصف العناصر التي تدخل في حساب نسب الملاءة و كيفيات الحساب.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث توصلنا الى أن ادارة المخاطر تعتبر جوهر العمل المصرفي، حيث أن التحكم في المخاطر المصرفية و ادارتها بالشكل الجيد يحمي البنوك من الوقوع في أزمة مصرفية وتحافظ بذلك على استقرارها وهذا ما تهدف اليه لجنة بازل التي تعمل على مواكبة كل التطورات الحاصلة في المجال المصرفي و هذا ما يفسر تطورها الى بازل الثالثة التي جاءت نتيجة للصدمات المالية الحديثة التي أوضحت العديد من جوانب القصور في ادارة المخاطر المصرفية وبينت عدم قدرة بازل الثانية على الوقاية من الأزمات، فجاءت بازل 3 باصلاحات تعمل على تحسين ادارة المخاطر في البنوك هادفة الى تعزيز الاستقرار المالي العالمي و حمايته من الصدمات.

هوامش البحث:

[i] -طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية ، دار اليازوري ، عمان ، 2008، ص 212.

[ii] -شقيري نوري موسى و آخرون ،ادارة المخاطر،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ، 2012،ص ص 25-26.

[3] -حبار عبد الرزاق ،الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء الحوكمة في القطاع المصرفي، اطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3، 2010-2011،ص 86.

[4] - زيدان محمد ، حبار عبد الرزاق،تطور الدور الرقابي للبنك المركزي في ادارة المخاطر المصرفية حالة بنك الجزائر ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول استراتجية ادارة المخاطر في المؤسسات-الأفاق و التحديات،جامعة الشلف، الجزائر ،25-26 نوفمبر 2008،ص 3.

[5] -السنوسي محمد الزوام ،مختار محمد ابراهيم ،ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال : التحديات – الفرص – الآفاق ، جامعة الزرقاء الخاصة ، الأردن ،10-11نوفمبر 2009 ، ص12.

[vi] -حبار عبد الرزاق ، مرجع سابق ،ص 87.

[7] -مفتاح صالح ،معارفي فريدة ،المخاطر الائتمانية تحليلها –قياسها ادارتها و الحد منها ، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول ادارة المخاطر و اقتصاد المعرفة ، جامعة الأردن ، يومي 16 -18 نيسان 2007،ص 4.

[viii] -زيدان محمد،حبار عبد الرزاق،مرجع سابق ،ص 4.

[9] -محمد محمود عبد ربه محمد ، دراسات في محاسبة التكاليف : قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، الاسكندريه
2000، ص 56.

[x] - حبار عبد الرزاق ، مرجع سابق ، ص ص 88-89.

[11] - بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005، 2006، ص 211 .

[xii] – شقيري نوري موسى و آخرون ، مرجع سابق ، ص26.

[13] – نوال بن عمارة ،إدارة المخاطر في مصارف المشاركة ،مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر،20-21 أكتوبر 2009، ص 3.

[14] – منصور منال ، إدارة المخاطر الإئتمانية ووظيفة المصارف المركزية و القطرية و الإقليمية ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر ، 20-21أكتوبر 2009 ، ص 3 .

[15] – بريش عبد القادر، مرجع سابق ، ص ص212-214.

[16] – بريش عبد القادر ،زهير غراية ، مقررات بازل 3 و دورها في تحقيق مبادئ الحوكمة و تعزيز الاستقرار المالي و المصرفي العالمي ، مداخلة مقدمة الى المؤتمر الدولي الثامن حول : دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات و الاقتصاديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر ، 19 -20 نوفمبر 2013 ، ص 303.

[17] – global regulatory frame work Basel committee on banking supervision , Basel III : A for more resilient banks and banking system , bank for international settlements, Bazel , 2010.Page 1.

[18] – Jean Paul pollin , La Nouvelle Régulation Bancaire micro prudentielle : principe , incidences et limites, Revue d'economie financiere, N103, Paris , Octobre2011 , page146.

[19] – بريش عبد القادر ، زهير غراية ، مرجع سابق، ص .305

[20] – مفتاح صالح ،رحال فاطمة ،تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الاسلامي ، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الاسلامي : النمو و العدالة و الاستقرار من منظور اسلامي ، اسطنبول ، تركيا ، 9 و 10 سبتمبر 2013 ، ص 9.

[21] – المرجع السابق ، ص 10.

[22] – Christian de Bossier , A propos de Bale III, Revue Banque N°748, Paris , Mai 2012, Page 19.

[23] – مصرف قطر المركزي، تعليمات البنوك، متاح على: www .qcb.gov.qa /arabic/legislation /…/13-10.pdf , consulté le : 21/11 /2012 16 :42 , page 659

[24] – محمد بن بوزيان،بن جدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، البنوك الاسلامية و النظم و المعايير الاحترازية الجديدة: واقع و أفاق تطبيق مقررات بازل 3 ، مداخلة مقدمة للمؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الاسلامي، البنك الاسلامي للتنمية ، الدوحة،19-21ديسمبر 2011،ص29.

[25] –سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي و مدى تطبيقها في المنظومة المصرفية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف،2014، العدد 14 ، ص 54.

[26] –المرجع السابق، ص 54.